الدكتور عبد الغني عماد -
الوسطية منهج موحد للأمة

تستعمل كلمة وسط بمعانٍ عدة، منها ما ورد بمعنى الخيار الأفضل والعدل، أو لما كان بين شرّين وهو خير، أو لما كان بين الجيد والرديء والخير والشر، وثمة نص قرآني صريح يصف الأمة الإسلامية بأنها «أمة وسط» وقد أضاف الوصف القرآني بعداً قيمياً الى المصطلح، حتى قال أهل التفسير والتأويل إن كلمة وسط تعني «العدل» كما ذكر الإمام الطبري، وبغض النظر عن الأساس اللغوي لمفهوم الوسطية، أو المفهوم التاريخي لها، أو الاساس الفقهي أو العقدي لها، فقد عالج هذه المسألة العديد من المفكرين والباحثين، فإن ما يهمنا في هذه الورقة هو الأساس المعرفي المعاصر لها من حيث ما تقود إليه من دلالات ومعان وما توفره من دور ووظيفة للجماعة والأمة.

الأساس المعرفي للوسطية

يُستمد هذا الفهم من القرآن والسنة ومن السياق الذي استخدم فيه المصطلح في المأثور من كلام العرب وسلوك الصحابة (رضي الله عنهم أجمعين). والمتأمل في هذا المصطلح يجد أنه يعني في زماننا الاعتدال في الاعتقاد والموقف والسلوك والنظام والمعاملة والأخلاق، ولهذا نجد أن حجة الاسلام أبا حامد الغزالي يعتبر في «ميزان العمل» أن لكل فضيلة رذيلتين هما الإفراط والتفريط، ويعتبر أن الكمال في الاعتدال، ومعيار الاعتدال هو الشرع والعقل. ولا يعني هذا أن الوسط هو المنتصف، لأن النصف مفهوم رياضي وهندسي أو كمِّي ، يعني حيزاً يتساوى ما قبله بما بعده، وعلى هذا تكون الوسطية في الأخلاق والعدل والحق والصدق تقع في المنتصف مع الظلم والباطل والفساد والكذب؟ وهذا لايأتلف والأساس الأخلاقي للاسلام بطبيعة الحال، وربما يعود سبب الخلط عند البعض، أن بعض الفضائل تقع بين خصلتين من الشر، كالكرم بين البخل والإسراف والشجاعة بين الجبن والتهور.

إن الأساس المعرفي للوسطية يفيد بأنها ليست موقفاً حيادياً بين حق وباطل أو بين فضيلة ورذيلة، وهي أيضاً ليست موقفاً توفيقياً ثالثاً يؤلف بينهما، فيأخذ عناصر من هذه وتلك ويجمع بينها في توليفة مصطنعة، إن هذا تلفيق مخادع وليس وسطية إسلامية جاءت بالحق لتزهق به الباطل.

إن السمات العامة للوسطية تتمثل في الخيرية والإستقامة والاعتدال واليسر ورفع الحرج والبينية والعدل والموازنة بين الإمكانات والواجبات ، بين الأصالة والمعاصرة، بين الأصول والفروع، بين العام والخاص، بين التجديد والجمود، بين الدين والدنيا، إنها الخصوصية بلا انكفاء

والتفاعل بلا ذوبان، والاعتزاز بلا استعلاء، إنها موقف يتسم بالتوازن في التفكير والنظر، ينحاز إلى ما من شأنه التوسعة والتيسير على الناس حسب مقتضى الحال والزمان.

وحيث إن الأشياء تعرف بضدها، فإن نقيض الوسطية هو التطرف والغلو. ومن بين المتطرفين المتشددين نجد من يكاد يحرّم على الناس كل شيء وفي مقابلهم من يكاد يبيح لهم كل شيء. ونجد منهم من يوجب التقليد لمذهب معين ويغلق باب الاجتهاد، ومنهم من يطعن في المذاهب كلها ضارباً بهذا التراث الضخم عرض الحائط، ونجد من هؤلاء المتمسكين بظواهر النصوص دون النظر إلى المقاصد، مقابل من حوّل النصوص إلى عجينة قابلة لما شاء من معانٍ ومضامين.

هذا الأساس المعرفي للوسطية كمنهج وكمفهوم يعني أموراً أخرى أيضاً، كالانفتاح على قوى الخير في العالم التزاماً بمبدأ التعارف والتعاون على البر والتقوى، والتزاماً بالقول إن الحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق الناس بها. إنها تعني التدرج في التبليغ والتكليف وإدراك الأولويات وترتيبها طبقاً لأحوال كل مجتمع وبيئته، فالأحكام تتغير بتغير الأمكنة والأزمنة ،فالمسائل والمواقف والظواهر نسبية، فما هو وسطي في مكان أو زمان قد لايكون كذلك في مكان وزمان آخر، إنها تعني أيضاً ما قاله ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هجرية) في كتابه (أعلام الموقعين، ج ٤، ص ٣٧٢) و ما حرفيته: «إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بأي طريق، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره... والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق، فأي طريق استخرج بها الحق وعرف بها العدل، وجب الحكم بموجبها ومقتضاها، والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذواتها، إنما المراد غايتها التي هي المقاصد». هذا النص يحسم بتعدد منابع الخير والصلاح، سواء كانت من المسلمين باختلاف مذاهبهم وفرقهم، أو كانت من غير المسلمين.

لماذا الوسطية؟

لأنها تقدم الإسلام على حقيقته دون إفراط أو تفريط، ولا تطرف أو مغالاة أو شذوذ، ولا تهاون أو تقصير، ولا استكبار ولا خنوع أو ذل واستسلام وخضوع وعبودية لغير الله تعالى. ولا تشدد أو إحراج، ولا تساهل في حق من حقوق الله، ولا تعصب ضد الآخرين أو إقصاء لهم، أو رفض أو إكراه أو إرهاب أو ترويع بغير حق فلا إكراه في الدين، كما لا إهمال في الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. ولا تعسير ولا إرهاق، بل تيسير ورفع للحرج والمشقة، والأخذ باليسر، كما قال تعالى: ((يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)) (البقرة ١٨٥) وقال أيضاً: ((وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)) (الحج ٧٨)، إنها دعوة للتوازن بين المادي والروحي لقوله تعالى: ((وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا)) (القصص ٧٧) وهي

أيضاً دعوة لتحقيق التكافل الاجتماعي فلا يطغى الأغنياء فيطحنون الفقراء، ولا يحشر الفقراء في الضيق فقد كاد الفقر أن يكون كفراً.

لماذا هي منهج؟

المقصود بالمنهج حسب التعريف العلمي والأكاديمي، أنه أداة التفسير الدقيقة، وأنه بنية متكاملة من العمليات الذهنية تنظم التحليل ضمن سياق معين في رؤية الأمور استناداً إلى خلفية نظرية أو إيديولوجية تمكن الإنسان من تحديد السلوك العملي تجاه ما يواجهه، وباختلاف المنهج والأدوات المعرفية والتحليلية، يختلف الناس ويختلف الباحثون، حيث لا يرون الأشياء نفسها ولا يدركونها أو يفسرونها بالطريقة عينها. وفي ضوء هذا التعريف يمكن القول إن الوسطية منهج. لأنها طريقة تفكير ومنظومة للتحليل وأداة عقلية تزود صاحبها بآليات للاستقراء أو الاستنباط ضمن منطق العدل والاعتدال والتوازن الذي هو المثلث المعرفي للوسطية. هي منهج لأنها محرك عقلي يتيح لصاحبه القيام بعمليات ذهنية تنظم رؤيته للكون والحياة والمجال الإنساني، إنها تتم ضمن منطق معين، خلفيته الكتاب والسنة، يمكّن الإنسان من تحديد السلوك الملائم تجاه الوقائع والأفكار والإيديولوجيات.

نستنتج من ذلك أن الوسطية منهج، أي أنها طريقة تفكير ومنظومة تحليل، وأداة عقلية للاستقراء أو للاستنباط، وهي من ثم ليست عقيدة بقدر ما هي أداة لفهم العقيدة واستيعابها بشكل دقيق، بعيداً عن الإفراط أو التفريط .وهي ليست قالباً إيديولوجياً أو وصفة سحرية، إنها ثقافة يومية دائمة وعملية مستمرة متتابعة تحتاج إلى تعزيز وتراكم وإغناء، إنها مسار وأسلوب حياة وطريقة تفكير.

لماذا هي منهج لتوحيد الأمة؟

لأنها تعصم الأفراد والجماعات من الانزلاق نحو التطرف أو نحو التفريط والتساهل. والتطرف مجلبة للفتنة كما هو حال التفريط والتساهل. والفتنة هي الطريق السريع للانقسام والاقتتال بين أبناء الأمة.

وكنموذج تحليلي سوف أقدم قراءة تحليلية وفق المنهج الوسطي لبعض المسائل الإشكالية في الفكر الإسلامي المعاصر والتي لها علاقة مباشرة بوحدة الأمة:

أولاً: إشكالية الآخر في الإسلام

لطالما كان وجود «الآخر» المختلف بالعقيدة والدين مشكلة في كل الحضارات. فالاختلاف بين بني البشر ظاهرة تكوينية إلهية، هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من الاختلاف منها الاجتماعي والسياسي والفكري، وهي اختلافات وضعت «الآخر» في أي مجتمع موضع الشك والريبة وطرحت حقه بالوجود للمناقشة.

ولطالما كان المسلمون يفاخرون بأن القرآن الكريم منذ نزوله اعترف «بالآخر» المختلف، سواء أكان من أهل الكتاب أم مشركاً أم كافراً، وبغض النظر عن جنسه ولونه. ولم يقتصر الأمر على مجرد الاعتراف بل وصل إلى حد إعلان شرعية الإختلاف والتعددية. يقول القرآن الكريم في هذا الصدد: ((وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ)) (هود: ١١٨ - ١١٩).

و((لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ)) (المائدة: ٤٨).

تضمنت نصوص القرآن قواعد محددة للتعامل مع الآخر، المختلف والمتعدد، بما يؤدي إلى توظيف هذا الاختلاف والتعدد نحو الخير والتقدم واشاعة التنافس الفكري والسلمي المحقق لمصلحة الوجود الإنساني. ومن أبرز هذه القواعد:

١. الدعوة إلى السلم الأهلي والنهي عن استخدام العنف والقهر في الدعوة والهداية، الا لرد العدوان ورفع الظلم وذلك بنص القرآن: ((أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً)) (البقرة: ٢٠٨). وأمر المسلمين بالدعوة إلى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة: ((وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) (النحل: ١٢٥). ونهى عن مقاتلة من لا يقاتل المسلمين: ((فَإِن اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا)) (النساء: ٩٠).

٢. الحوار مع الآخرين بعيداً عن الإكراه. وفي نصوص القرآن صور رائعة عن الحوار مع الآخرين، سجلت بكل دقة وأمانة علمية حتى العبارات التي استخدمها أولئك ضد الله والرسول. وأولى الخطوات في طريق الحوار العقلاني أن القرآن نهى عن السباب والشتم والتعصب: ((وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ)) (الأنعام: ١٠٨).

٣. إن مشروعية الاختلاف والتعدد تستند في القرآن إلى مبدأ حرية إرادة الإنسان في اختياره ومسؤوليته عن ذلك الاختيار. ولا معنى للحرية بلا اختيار، ولا معنى للمسؤولية من دون حرية: ((إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)) (الإنسان: ٣). بل يصل التوجيه القرآني للرسول ومن تبعه إلى القول: ((لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ)) (الغاشية: ٢٢). و ((وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ)) (ق: ٤٥). ويحدد السبل إلى الهداية: ((إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ)) (الشورى: ٤٨).

٤. ويستنكر كل محاولة للإكراه: ((أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)) (يونس: ٩٩). ويطالب المسلمين بأن يتركوا الناس يتحملون مسؤوليتهم: ((فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ)) (الكهف: ٢٩).

٥. يؤكد المبدأ - القاعدة: ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)) (البقرة: ٢٥٦). و»لا» هنا ليست ناهية فقط، بل نافية لامكانية إكراه أحد على الإيمان.

٦. يعتبر أن العدل هو حق لكل الناس: ((وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)) (النساء: ٥٨). العدل إذاً هو فريضة وأمر الهي، حتى مع العدو، بل ويطلب أكثر من العدل: ((أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ)) (الممتحنة: ٨). والبرّ مع الآخر المختلف مطلوب كما هو البرّ مع الوالدين.

٧. ليس المسلم مكلفاً أن يحاسب أحداً على كفر أو ايمان: ((وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ)) (الشورى: ١٥). فأمر الحساب إلى الله: ((فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ)) (الرعد: ٤٠).

٨. يكرّم القرآن الإنسان أيّاً كان دينه أو جنسه أو لونه: ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)) (الإسراء: ٧٠). ويقرّر أن اختلاف الناس في الدين واقع بمشيئة الله: ((وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)) (النحل: ٩٣).

وفي حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) ذي الدلالة العميقة الذي رواه ابن حنبل عن زيد بن أرقم : «أنا شهيد ان العباد كلهم أخوة».

هذه الأحكام تشكل المنطلقات الأساسية التي ترسم العلاقة مع «الآخر» المختلف والمتعدد. وهي أحكام قرآنية ثابتة لا تدع مجالاً للالتباس أو سوء الفهم. لكن إشكالية الآخر كما تبدو لنا، ليست في النص، بل في التاريخ، أي في الممارسة التاريخية وفي الظروف التي أحاطت بها، وهذا هو مصدر الالتباس الاساسي، حيث تعرضت بعض النصوص لتوظيف سياسي ظرفي في مراحل تاريخية شتى وجرى إخضاعها لتأويلات أخرجت النص عن منطوقه العام.

الخلاصة أن الاختلاف في الرأي والمعتقد، مسألة مطروحة في كل المجتمعات والحضارات، وأغلبها في تلك العصور حيث جنحت نحو استئصال المخالفين وقتلهم، فلم يكن سائداً الاعتراف بالحريات الدينية والعَقدية، فقد كان الناس على دين ملوكهم.

وهذا ما جعل الإسلام متميزاً ورائداً، إذ أنه كفل للآخرين حقهم في عدم الاقتناع به، وترك لهم حرية الإختيار وذلك من خلال نصوص قرآنية قطعية. وقد ذهب كل الفقهاء إلى أن شرعية الآخر ووجوده ليسا مبنيين على اعتقاده، حقاً كان أم باطلاً، وهو أمر أفضى إلى نتيجتين:

- الأولى تتلخص بشرعية الآخر وحقه في البقاء والاستمرار.
- الثانية تفرض على المسلمين احترام هذا الآخر والبرّ به، طال ما لم يكن في صفوف المحاربين، مصداقاً لقوله تعالى: ((لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ)) (الممتحنة: ٨).

لكن كيف يمكن التوفيق بين سماحة الإسلام و بعض الآيات الكريمة مثل:

- ((لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)) (آل عمران: ٢٨).
- ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ)) (المائدة: ٥١).
- ((كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ)) (التوبة: ٨).

إنَّ التمعن في هذه الآيات، ومراجعة التفسير حولها يوضحان أن لا صلة لها البتة بموقف الإسلام السمح، لأنها وردت في المعتدين على الإسلام والمحاربين لأهله، وهي تهدف إلى تنفير المؤمنين من تقديم العون للخصوم وهو واجب يتجدد في كل عصر من العصور، وهو ما تعتمده الدول المعاصرة جميعها حين تصدر قوانين تحرم التعاون مع الأجنبي وقواته. ولا يفهم من هذه القوانين أنها تدعو إلى البغضاء والخصومة مع العالم أجمع. وتستطرد الآيات في توصية المؤمنين بتدعيم صفوفهم أمام المتربصين والمتهجمين وتطالبهم بمقاطعة المحاربين للإسلام سواء أكانوا من أهل الكتاب أم غير ذلك، مسوغة هذه المقاطعة بأنها ردّ للعدوان: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) (سورة المائدة: ٥٧).

ولا ضير في أن يطلب دين من أتباعه عدم مصادقة الذين يتهكمون بتعاليمه ويسخرون من شعائره، خاصة وان الآية تقصد بعض أهل الكتاب، وليس الكل، الذين وقفوا إلى جانب الكفار في الهزء والسخرية من الإسلام والمسلمين.

المقصود بالخطاب القرآني، فريق معين، راح يتآمر على الدين الجديد، وأعلنها حرباً شعواء. وفي هذا كان النبي صلى الله عليه وسلم محقاً في اجلاء اليهود من بني قينقاع بعد غزوة بدر لمؤامرتهم وتطاولهم وغرورهم. وكذلك في إجلاء يهود بني النضير بعد غزوة أحد لانهم غدروا، وتنكروا للعهد وتآمروا مع قريش ضد المسلمين. وكذلك الأمر في الحكم على بني قريظة بعد غزوة الأحزاب (الخندق) لنكثهم عهودهم معه وهو في أشد ساعات الحرج، بعد أن ساعدوا قريشاً وحرضوها ضد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومع ذلك كان الرسول الكريم يرفق باليهود إذا نقضوا عهده، أو حاربهم فانتصر عليهم، فكان عقابه للمعتدين منهم وبمقدار ما يكف أيديهم عنه، وكان يحكّم فيهم من يختارون بأنفسهم.

والقرآن الكريم فتح باب التسامح على مصراعيه حينما فتح حواراً مع المسيحية في سورة (المائدة: ٨٢) ((وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (٨٢) وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ)).

وسماحة الإسلام ودعوته أهل الكتاب إلى التآلف الإيماني تحسمها الآية الشهيرة: ((قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا)) (آل عمران: ٦٤).

فالإسلام يمد يده، ويدعو أتباعه لمصافحة أتباع الأديان الأخرى من دون ضغينة وحقد، ولتحقيق التعاون على إقامة العدل وحماية الأنفس، وتبقى الآية المرجعية التي تحدد سلوك المؤمن تجاه «الآخر» والتي تقطع الطريق أمام أي تأويل أو تفسير متعسف، هي التي وردت في النص: ((لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)) (الممتحنة: ٨ - ٩).

تقضي هذه النصوص بأن الإسلام يتضمن مساحة كبيرة تؤمن مشروعية الآخروتضمن حقوقه الكاملة في المساواة والمواطنة. بل هو من جهة أخرى، يفسح في المجال أمام الاجتهاد في ما يتعلق بالأحكام التي نظمت بعض هذه العلاقات مع الآخر المختلف والمتعدد.

وتظهر هذه النصوص أن التفسيرات الحزبية المتأسلمة تستند إلى تأويلات متعسفة للنص القرآني وتفسيرات تستند إلى التاريخ أكثر من استنادها على العقيدة وأصولها المحددة.

وبغض النظر عن أطروحات المتعصبين والمتطرفين، ولا يخلو منهم أي دين أو عقيدة، فإن هذه الأطروحات تناقض جوهر الشريعة الإسلامية التي لا تنادي بإقامة مجتمعات نظيفة طائفياً أو إثنياً.

ولا غرابة أن تفضي التوضيحات والتفسيرات والإجتهادات العقلانية المتنورة إلى رفض كل الأطروحات التي لا تسمح للآخر بالاحتفاظ بخصوصيته المحلية والعرقية وحمايتها والدفاع عنها إلى حد القتال إذا ما هددت من مسلمين أو من غيرهم. ولا غرابة في ذلك فالإسلام دين عالمي ينظر إلى البشر نظرة واحدة، ويتطلع إلى يوم تدرك فيه كل الأمم والشعوب أن خصوصياتها المتمايزة إنما هي خصوصيات تنوع وتعارف ((أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)) (الحجرات: ١٣).

وفي ضوء هذه القراءة الوسطية ومن خلال التجربة التاريخية للأمة، لبّى الإسلام، وبغض النظر عن ممارسة بعض الحكام، الحاجات الفكرية والروحية لكل مقيم على أرضه، فلم يسمح للأكثرية أن تمحق شخصية الأقلية أو أن تذوّب خصائصها ومزاياها. كذلك هو أيضاً لا يتيح للأقلية أن توظف هذه الامتيازات وان تعمل على الانتقاص من حقوق الأكثرية لجهة تمتعها بخصوصياتها ومزاياها أيضاً أو أن تعمل على تسميم أو تدمير تلك الخصائص. فالتجربة أفضت إلى شيء من التوازن يقوم على الإعتراف بما يسمح بالنمو والازدهار، ويحول هذا التنوع الى عنصر إغناء وإنماء.

وليس هناك دليل أصدق على هذا من بقاء الأقليات في العالم الإسلامي، التي استطاعت أن تبقى وتستعصي بكل ثقافاتها وخصائصها على الذوبان، فالتجربة حفظت خصوصياتها وهي بذلك عاشت قروناً وأدّت أدواراً مهمة ومتميزة، لا تزال موضع فخر واعتزاز لهذه الأمة ودليلاً لا يرقى إليه الشك على عظمتها وسماحتها، ولو أن ما ساد هو القراءة المتطرفة اللاوسطية لبقيت الفتنة بين المسلمين وغير المسلمين إلى اليوم.

ثانياً: إشكالية التكفير وإهدار الدم

التكفير ظاهرة قديمة، وهي مرتبطة في الذهن العربي بالفتنة الكبرى في التاريخ الإسلامي. وقد خطَّ بها الخوارج نهجاً لا تزال آثاره محفورة إلى اليوم في عقل المتطرفين وسلوكهم وقد داخلها شيء من العصرنة والحداثة.

«لا حكم إلا لله» صيحة رددتها أفواه الخوارج في «صفين» فشقّت الصفوف وزرعت الخلاف. هي صيحة لا يزال يرددها إلى اليوم المتطرفون يشقون بها الصفوف. ويتناسى هؤلاء ذلك الرد الحاسم والقول المشهور من الإمام علي بن أبي طالب لمّا سمع هذه الصيحة: «قال: «كلمة حق يراد بها باطل، وإنما مذهبهم ألا يكون أمير، ولا بد من أمير، براً كان أو فاجراً، نعم لا حكم إلا لله، ولكن الأمر لمن؟».

وخرج الخوارج من بين الصفوف، وأطلقوا على أنفسهم اسم «الشراة» أي الذين يشرون أنفسهم ابتغاء مرضاة الله، لكهنم انحرفوا تطرفاً وغلواً وحكموا بالكفر على عثمان وعلي. بعدما كان هؤلاء من أشد المناصرين للإمام علي قبل التحكيم. وكانت صيحتهم الآنفة الذكر. ثم ازدادوا غلوّاً وتطرفاً فكفّروا كل المسلمين الذين لا يتبعون رأيهم واستحلوا دماءهم وأموالهم ونساءهم. ثم كفّروا كل من يرتكب ذنباً، ولم يفرقوا بين ذنب وذنب، واعتبروا الخطأ في الرأي يُخرج عن الإسلام إذا كان مغايراً لما يرونه حقاً. واعتبروا مخالفيهم في الرأي مشركين مخلّدين في النار، يحلّ قتلهم. كما اعتبروا دار مخالفيهم دار حرب ينطبق عليها ما ينطبق على الكفار.

وقد جادلهم الإمام علي رضي الله عنه وحاججهم فقال لهم: «إن أبيتم إلاّ أن تزعموا أني أخطأت وضللت، فلم تقتلون عامة أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وتأخذونهم بخطئي، وتكفّرونهم بذنوبي، سيوفكم على عواتقكم تضعونها مواضع البرء والسقم، وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب، وقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم الزاني المحصن ثم صلى عليه ثم ورّث أهله، وقتل القاتل وورثّ أهله، وقطع يد السارق وجلد الزاني غير المحصن ثم قسّم عليهما الفيء، ونكّحهما المسلمات، فآخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذنوبهم، وأقام حق الله فيهم ولم يمنعهم سهمهم في الإسلام، ولم يخرج أسماءهم من بين أهله..».

هذا الحوار الرائع لم يردعهم عن غيّهم، فاستمروا في مواقفهم الشاذة المتطرفة، ومن أمثلة ذلك أنهم قابلوا مسلماً ونصرانياً، فقتلوا المسلم لأنه خالفهم الرأي، وأوصوا بالنصراني خيراً ودفعوا ثمن بضع تمرات أخذوها من نخلته وقالوا: احفظوا ذمة نبيكم؟!

انقسم الخوارج فرقاً متعددة، منهم من اشتد بتطرفه وغلوه ومنهم من اعتدل بالتطرف واكتفى بالتكفير. واشتهر «الأزارقة» الذين يتزعمهم نافع بن الأزرق بحبهم لسفك الدماء، فكانوا يقتلون النساء والأطفال ويقطعون الطريق، لكن فريقاً آخر من الخوارج اكتفى بالتكفير فلسفة ونهجاً واستنكر أعمال ابن الأزرق. وكل زعماء الفرق الخارجية لقبوا بلقب أمير المؤمنين وزعم كلٌ منهم أن الحق معه والآخرين على كفرٍ وضلال مبين.

كان موقف الإمام علي رضي الله عنه ألاّ يحاربهم حتى يبدأوه الحرب، فلما عمدوا إلى استعمال العنف، وقتلوا الصحابي عبد الله بن خبّاب وفي عنقه المصحف ومعه امرأته، وذلك بعد حوار جرى بينه وبينهم يفيض بالحكمة من جانب ابن خباب وبالغلظة من جانبهم. خرج إليهم علي رضي الله عنه يوم النهروان وأوقع بهم، وقتل منهم عدداً كبيراً. لكنهم ما لبثوا أن تربصوا به وأرسلوا اليه واحداً منهم هو عبد الرحمن بن ملجم المرادي فقتله في المسجد. فكان الإمام علي رضي الله عنه أول شهداء التطرف والغلو الذي يعمي البصر والبصيرة.

والخلاصة أن فلسفة التكفير عند الخوارج، لم تنبت إلاّ في مناخ الفتنة والانقسام. ولم تستمر وتتعاظم إلا في جوّها المسموم والمزروع بالفرقة والتنازع، فزادت من حدة الانقسام والتفرقة وأعملت السيف قتلاً وإرهاباً. أليس اليوم أشبه بالأمس، مناخ مشابه، فتنة وانقسام، فرقة وتنازع. وبالتالي فكر خارجي تكفيري ينمو هنا وهناك، يرتدي رداءً يناسب العصر ويستعيد المقولات السابقة فيسكبها في قالب جديد؟ أليست تجربة الخوارج نموذجاً حياً في الذاكرة الإسلامية للفكر اللاوسطي.

بين الإيمان والتكفير

الكفر في اللغة هو الجحود والإنكار والتكذيب، أما الإيمان فهو «التصديق». الكفر في العقيدة هو الجحود والإنكار والتكذيب لأركان الإيمان وأحكام الاسلام الثابتة القطعية، فمن أنكر أصلاً أو حكماً قطعياً ثابتاً لا تأويل فيه ولا ظن، وأصر على ذلك بعد البيان وإقامة الحجة والدليل فقد أخرج نفسه من دائرة الايمان.

إذاً الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان ومنهم من زاد «العمل». وفي ذلك قال الحسن البصري: ليس الايمان بالتحلي ولا التمني لكنه ما وقر في الصدور وصدقته الأعمال. ومن المتفق عليه أن الايمان يزيد وينقص فهو ليس عند الناس سواء، فهم به يتفاضلون كما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا اله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق».

وإذا كان كفر النعمة - أي عدم شكرها - هو أدنى وأخف أنواع الكفر فإن أعظم الكفر وأعلى مراتبه هو جحود التوحيد للخالق أو النبوة التي اصطفى لها الأنبياء والمرسلين أو الشريعة التي أوصى بها الله. كذلك لا يستوي كفر الجاحدين للحق الذي عرفوه، مع كفر التقليد الذي يولد فيه ويشب عليه الذين لا قدرة لهم على النظر والمقارنة بين الاديان وبين الكفر والإيمان.

وكما يحصل الكفر بالقول الملفوظ أو المكتوب، فإنه يحصل بالفعل والعمل، وهناك من الفرق قديماً وحديثاً من يركز على الألفاظ الكفرية، ويعتبر مرتكبها كافراً، لكن أغلب الفقهاء يتفقون على أن القول الموجب للكفر هو: إنكار الاعتقاد الذي اجتمعت عليه الأمة والوارد فيه نص لا يحتمل التأويل، ولا يصبح الكفر واقعاً إلا إذا صدر عن تعمد أو استهزاء صريح أو عناد مبين، فالقصد والتعمد أساس الحكم في هذا الامر.

لقد أصبح من المتيقن لدى الفقهاء أن الكلام في التكفير مشوب بعيوب أهل البدع، فالعلماء كانوا جميعاً يخطّئون ولا يكفّرون، وأصبح من المتفق عليه أن كل معصية ترتكب مع الإيمان والتصديق يرجى أن يغفرها الله، فلو كانت كل المعاصي كفراً لكان الناس كفاراً فليس من احد معصوم، ولو كانت كل المعاصي كفراً لكانت كلها ردّة، وحدّ الردة واحد وهو القتل، ولما كان هناك من ضرورة لتنوع عقوبات الزنا والسرقة وشرب الخمر، ويستدل على ذلك أيضاً بأن القرآن الكريم لم يُخرج من دائرة المؤمنين الطائفتين المقتتلتين: ((وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا))، إلى أن قال: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)) (الحجرات: ٩-١٠).

ويستند أغلب الفقهاء في إثبات هذا الرأي إلى العديد من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، إذ لو كانت المعاصي كلها كفراً لما قال: «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزن شعيرة»، ولما قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» لأن الكفار لا تنفعهم شفاعة الشافعين.

وقد احتاط الفقهاء كثيراً في الحكم بالكفر على شخص أو جماعة، ذلك أن التكفير ظاهرة بدأت مع الخوارج ولا تزال آثارها إلى اليوم في نهج بعض الغلاة وسلوكهم، وهذا ما دفع الفقهاء إلى المزيد من الاحتياط والحذر في هذا الامر، فالحكم على مسلم بالكفر يرتب مفاعيل أهمها: إهدار دمه، وتنفيذ حكم المرتد فيه، ووجوب التفريق بينه وبين زوجه، وخروج الأولاد من ولايته، وعدم دفنه في مقابر المسلمين، والحكم عليه بالخلود في النار، وامتناع التوارث بينه وبين أقاربه. وكان علماء السلف يحتاطون حتى في المواقف التي يكون فيها الكفر صريحاً، فقد كانوا يحكمون أحكاماً عامة ولا يكفرون فرداً بعينه، فيقولون مثلاً: من أنكر حرمة الخمر فهو كافر (من دون تسمية الشخص). قال أبو يوسف (رحمه الله): «أما الشخص المعين إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا

نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة فإنه من أعظم البغي أن يشهد على معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار، فإن هذا هو حكم الكافر بعد الموت».

ومما لا شك فيه أن الخطأ في إثبات الكفر أفضل بكثير من تكفيره وإهدار دمه. ويقول الإمام الغزالي رحمه الله: «التكفير حكم شرعي، يرجّح إباحة المال وسفك الدم والحكم بالخلود في النار، فتارة يدرك بتعيين وتارة بظن غالب، وتارة يتردد فيه، ومهما حصل من تردد فالوقوف فيه أولى، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليه الجهل..».

وقد قال علماء تفسير القرآن «إن الاحكام تناط بالمظانّ والظواهر، لا على القطع واطلاع السرائر، فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر» وهذه هي القراءة العادلة والموضوعية وفق المنهج الوسطي حيث لا إفراط ولا تفريط، ولا مغالاة في التأويل والتفسير لنصوص القرآن والسنة.

ثالثاً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

حين نقرأ قول الله ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)) (آل عمران: ١١٠) ندرك عظيم الشرف الذي عقد لهذه الأمة وثقل المسؤولية الملقاة عليها، فهي لم تختر خيريتها بنفسها، وانما أخرجت للناس إخراجاً، باصطفاء إلهي، لتقوم بدور أوسع من دائرة وجودها الذاتي، لتكون مصدراً للخيرية لكل الأمم. لذلك تحمل الأمة المسلمة رسالة الرحمة إلى العالمين، عالم الانسان وعالم الحيوان وعالم الأشياء، فالرحمة ليست خاصة بالمسلمين، بل هي رحمة عامة مهداة إلى المسلمين وسواهم، فالمسلمون مكلفون بأن يرحموا من في الأرض ليرحمهم من في السماء. ولا يتوقف هذا على حجم الأمة العددي، أو موقعها وظرفها أو ضعفها أو قوتها. والشهادة تنقل الأمة من موقع الحياد إلى مسؤولية الدعوة والترشيد والقيام بأعباء الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولكون الأمة مكلفة بتحقيق صلاحها وإصلاح عالمها، أمرت بالتحرر من الهوى والعصبية، فهي حين تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، لا تفعل ذلك استعلاءً على الناس أو قهراً لإرادتهم، وإنما تقوم بواجبها. من هنا كانت أمتنا أمة العدل في الخطاب القرآني، فالعدل لديها فريضة دينية وواجب إنساني تحتكم إليه وتحاكم الناس به، في مجتمعها وفي المجتمع الدولي والإنساني: ((أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) (المائدة: ٨).

ولطالما أثيرت تساؤلات في وجه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبخاصة في هذا العصر، عصر الحريات، حيث فرّط البعض بالحرية بحجة النهي عن المنكر، وأهدر البعض الأمر بالمعروف بحجة الحرية ورفض الوصاية على الأخلاق والمقاصد.

والواقع أنه لا يصح إيمان إلا بفكر حر، ولا تترتب مسؤولية إلا على إرادة حرة، فالتفكير حر، والتعبير حر في نطاق الشرع ومصلحة الأمة. وليس من الحرية في شيء أن يتحول التفكير والتعبير إلى وسيلة لإثارة الفوضى وتخريب النظام والاستقرار ونشر الفساد والمس بمصلحة المجتمع. هنا يصبح التدخل أمراً واجباً لأن فيه سلامة الجميع، وهو يبدأ بمنطق الدعوة ويمر بمرحلة الأمر والنهي وينتهي بموقف التغيير ((وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) (آل عمران: ١٠٤) ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، وإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان».

فالبداية تكون بالدعوة إلى الحق أي بالتعبير المعاصر، الدعوة إلى تعميم الثقافة الدينية، بكل الوسائل، وفي كل المواقع، لتصل إلى كل العقول والقلوب، في مناهج التربية، ووسائل الاعلام، ودعوة الدعاة، وبأرقى أساليب العرض والإقناع، وبأوضح وسائل التبصير والتأثير، لأن الإنسان بحاجة قبل الالتزام بأمر أن تتوفر له ظروف المعرفة، وأن تصله المعرفة نقية ومبرّأة من أي خطأ أو التواء، إذ ليس من المنطق أن تأمر بمعروف تأباه العقول لأنها لم تعرفه، وليس من الواقعية أن تنهى عن منكر لا تنكره النفوس لأنها لم تعرف حرمته أو شرّه.

ومن بعد الدعوة الرشيدة والمستفيضة، يأتي التوجيه والترشيد، والنصح والبيان، والمحاورة والمحاجة، ليتحمل كل فرد مسؤولية تفكيره وسلوكه، ويدرك عاقبة موقفه في ما يعود عليه من نفع وضرّ، وفيما يعود على المجتمع من استواء وانحراف، وفيما يترتب على ذلك من محاسبة في الدنيا، ومعاقبة في الآخرة، فإذا بلغ النصح والتوجيه ما يجب أن يبلغه من التعميم والشمول، تأتي مرحلة الحسم الذي لا بدّ منه بعد استنفاد كل ضروب الدعوة والإرشاد، والتربية والتثقيف، وبعد توفير كل الضمانات التي تحمي الفرد والمجتمع من الفساد والإفساد.

ومرحلة الحسم هي مرحلة التغيير، أي إبدال وضع بوضع، وإحلال أمر مكان أمر آخر، واتخاذ الإجراءات لإزالة المنكر واستتباب المعروف، وهي المرحلة التي يثور حولها كثير من الجدل، ويتخذها البعض مبرراً لفرض آرائهم، أو تجاوز حدودهم، أو السطو على حريات الآخرين، أو تغليب أمر غير مجمع عليه، أو استعمال وسائل ضارة بسلامة المجتمع وأمنه، أو استباحة حرمات لا يأذن بها الدين والعقل، كما يفعل بعض الذين لم تكتمل لديهم المعرفة اليقينية بأحكام الإسلام وفقه شريعته وإدراك مقاصده، فيتخذون من أنفسهم أوصياء على الناس، ورقباء على قلوبهم، وقضاة على سلوكهم، ويظنون في أنفسهم القدرة على تحديد الأمور، والفصل فيها، وترتيب أولوياتها، ويعطون لأنفسهم الحق في تكفير من خالفهم، وتفسيق من لم يلتزم بآرائهم، وتبديع من لم يسلك سبيلهم، وإقصاء من لم يهتم بما يهتمون أو يقول بما يقولون، فيتسلطون على حريات الناس، ويتجاوز بعضهم كل الحدود اندفاعاً بحماس، أو انفعالاً بهوس، أو انجراراً

بتحريض، لتهديد الأمن والآمنين، والاعتداء على الأفراد والمجتمع وتشويه سمعة الدين والمتدينين.

فمفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يقوم على الحقائق الدينية، التي يتولى أمر بيانها العلماء والفقهاء الحكماء، ولا تترك لأنصاف المتعلمين وأدعياء التدين.

فليس من حق أي فرد أو أية جماعة، احتكار تحديد المعروف والمنكر، ولا تحديد أساليب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا وصل الحال إلى التشتت والتصادم والفوضى، وإلى المزايدة والمبالغة والتطرف.

فالعصر هو عصر المؤسسات والتخصصات، مما يستدعي إعادة النظر في الكثير من المواريث الثقافية، والأساليب التاريخية، والممارسات التي تختلف باختلاف التطور، حتى يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منفصلاً عن التقديرات الشخصية، والإرهاب الفكري، والجدليات العقيمة، والتحديات العبثية، وحتى لا يتصدى لهذا الموضوع من لا يتقنه ولا يلتزم بمسؤولية تكليفية تحدد الواجب الملقى عليه، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد تعددت دوائره واتسعت، وأصبح كل ما يتصل بصلاح الفرد واستقامة المجتمع، ونظام الدولة داخلاً في مضمونه، فكل موظف، وكل سياسي، وكل حاكم، وكل تاجر، وكل معلم، وكل طبيب، وكل مهندس، هو آمر بالمعروف وناهٍ عن المنكر في دائرة اختصاصه، وكذلك الداعية، والواعظ، والمرشد، والمثقف، في طليعة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، لأنهم يبسطون أمام الناس أحكام الشرع وأخلاقياته، ويذكرونهم بمسؤولياتهم أمام الله، ويحملونهم على القيام بكل خير فيه صلاح أنفسهم وصلاح البشر.

إن الأمة في المنهج الوسطي مسؤولة عن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي هو مضمون خيريتها، وذلك بتجديد فهمه، وتحديد دوائره، وتنظيم وسائله، فلا حرية للمنكر، ولا شطط في النهي عنه، ولا تجاوز في تغييره، وبذلك تحقق الأمة ذاتها، وتنقذ عالمها، وتستوفي مكارم خيريتها، وتفي بأمانتها حتى يقوم الناس لرب العالمين.

الخاتمة

يمكننا أن نستطرد بطرح العديد من الإشكاليات وتقديم قراءة لها وفق المنهج الوسطي فإشكالية الدين والدولة، والسياسة والشريعة ونظام الحكم وقضية الخلافة والاستخلاف، فضلاً عن مختلف القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإعلامية يمكنها أن تكون موضوعات لقراءات وتحليلات وفق المناهج المتحيزة يميناً أو يساراً، تكفيرا أوتخويناً أو تسفيهاً. وكم نحن، كعرب ومسلمين، وخاصة في لبنان، بحاجة إلى القراءة الوسطية العادلة والمنصفة، لكن هذه القراءة تحتاج إلى أهلها ورجالها، فلا وسطية بلا وسطيين، فعندما ينكفىء هؤلاء ويتخلون عن دورهم من الطبيعي أن يحتل مكانهم أهل التطرف والانحياز والغلو والتشدد، فتطفو

العصبيات الطائفية والمذهبية، وتنتشر ثقافة الكراهية والحقد، وتنبش من باطن التاريخ الصفحات السود، وتستعاد لغة الفتنة ومصطلحاتها.

ودعونا نتساءل بصراحة لماذا تبعث اليوم كل أدبيات الصراع والاختلاف الداخلي بين الطوائف والمذاهب؟ هل لهذا علاقة بطبيعة مجتمعاتنا المأزومة فكرياً واجتماعياً وتنموياً؟

أم أن الأمر يعود إلى تدخلات وتحريضات ومؤامرات خارجية؟ هل في الأمر قصور ذاتي بنيوي يعانيه العقل العربي؟ أم أن الجسد العليل، كما هو حال أمتنا اليوم، تضعف مناعته ويصبح عرضة للإصابة بأمراض الفتنة والانقسام أكثر من أي وقت مضى؟ قد تكون هذه الأسباب كلها متضافرة، فضلاً عن أسباب أخرى كامنة بشكل مباشر أو مقنع، خلف خطاب الفتنة الذي ينبعث فوق ركام الصراعات الدائرة في عالمنا الإسلامي وخلف نعوش الضحايا الذين يتوزعون على كل الطوائف والمذاهب.

وللفتنة شياطينها كما يقولون، ولهؤلاء لا بد من مداخل يعبرونها وأبواب يطرقونها، لا بد لهم من خطاب يزرع الانقسام، ولا بد لهم من إطار يشعلها ويرمي الحطب في نارها، ودائماً هناك من ينتظر ليحصد ثمرات الفتنة والانقسام، ومواجهة هؤلاء لاتكون إلا بتحصين الوحدة الوطنية في المجتمعات العربية. وإذا كنا قد بدأنا هذا البحث بالقول ان الأشياء تعرف بضدها، وإن نقيض الوسطية هو التطرف والغلو، فاننا في هذه الخاتمة نزيد ونصحح بالقول إن نقيض الوسطية هو الفتنة والانقسام والاحتراب الأهلي، هذا هو الاستنتاج المعرفي الذي نخلص إليه. لذلك فإن الوسطية هي منهج حياة وهي المدخل الموضوعي الموّحد للأمة.